

إلى السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة

تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال شفوي - أني

الاقتطاعات غير الشرعية بفواتير الكهرباء بالبرنامج الوطني للكهربة القروية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

لقد كان للبرنامج الوطني للكهربة القروية الذي تم اعتماده منذ التسعينيات، الأثر الكبير في نفوس المواطنين المستفيدين، بمختلف مناطق البلاد ، في إطار شراكة ما بين المكتب الوطني للكهرباء آنذاك والجماعات المحلية والمواطنين المستفيدين .
و تم توقيع اتفاقيات الشراكة ما بين المكتب والجماعة الترابية ، في إطار نسبة محددة لكل طرف، على أن يتحمل المواطن المستفيد قسما من مصاريف التجهيزات، فيؤدي نصيبا عند طلب الاشتراك و يلتزم بالباقي في إطار مساهمة شهرية بمبلغ 40 درهم ، تضاف إلى مبلغ فاتورة الاستهلاك الشهرية ، لمدة 7 سنوات .
إلا أن المكتب استمر و لحد الآن ، ورغم انتهاء المدة القانونية المحددة في 7 سنوات في إنهاك كاهل المواطن باقتطاعات غير شرعية، مخالفة لنصوص اتفاقيات الشراكة، كما يلزم المواطنين بالمساهمة في مصاريف التجهيزات عند إضافة اي عداد جديد.
لذا نسألكم السيد الوزير، عن الإجراءات المستعجلة التي ستتخذونها من أجل إعادة الأمور إلى نصابها، وبالتالي احترام القانون من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بالتوقف فورا عن استخلاص الزيادات غير الشرعية ، والاستجابة لطلبات المواطنين باسترجاع المبالغ التي اقتطعها المكتب خارج القانون ؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

قادة الكبير